

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم القانون

أسباب زيادة النفقات العامة

بحث تقدم به الطالب

عبد الكريم حسين علوان

أشرف

م. م. عمار ياسين كاظم

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة

البكالوريوس في القانون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ
ذَلِكَ قَوَامًا)

سورة الفرقان

آية (٦٧)

الاهداء

-إلى

- من كلل العرق جبينه ..وشققت الأيام يديه ... من علمني ان
الاعمال الكبيرة لا تتم الا بالصبر والعزيمة والدي اطال الله
بقائه والبسه ثوب الصحة والعافية .
- من بفقدها فقدت المحبة والحنان الحقيقيين والدتي .
- معنى الحياة وزينتها من أرى فيهم نفسي واملتي
زوجتي واولادي .

أهدي ثمرة جهدي.....



شكر وامتنان

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات والذي بنعمته تتم الصالحات وصلاته وسلامه على سيدنا محمد أشرف الكائنات، المبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وعلى أصحابه المنتجبين الهداة صلوات كثيرات دائّمات.

يسر الباحث ويطيب له بعد ان اتم هذا البحث أن يقدم الشكر الجزيل والامتنان الى الاستاذ المشرف على البحث (عمار ياسين كاظم) لما بذله من جهد وتوجيه سديد، ولما قدمه من آراء قيمة ورصينة ساعدت على إتمام البحث وانجازه.

وللأمانة والوفاء والعرفان بالجميل أقدم شكري واحترامي وامتناني الى اساتذتي في كلية القانون والعلوم السياسية، لما بذلوه من جهود ونصح وارشاد ومساعدة في سبيل تنوير عقولنا.

والشكر ممتد الى العاملين في مكتبة كلية القانون والعلوم السياسية لما رقدوني به من كتب افادتني في إتمام بحثي.

وأثمن بإخلاص جهود زملائي، مع فائق الشكر على ساندتي وتشجيعي.

واستميح عذرا كل من كان له يد العون او له اسهام مباشر او غير مباشر في انجاز البحث ولم يرد اسمه هنا.

وأخيرا ارفع يدي راجيا من الله تعالى ان يجعل هذا الجهد خالصا لوجهه الكريم وان انتفع به يوم لا ينفع مال ولا بنون انه هو السميع العليم.

عبد الكريم

المحتويات

رقم الصفحة	العنوان	التفاصيل	ت
١		المقدمة	.١
٨-٣	ماهية النفقات العامة	المبحث الاول	.٢
٣	مفهوم النفقات العامة	المطلب الاول	.٣
٦	تقسيمات النفقات العامة	المطلب الثاني	.٤
١٥-٩	حجم الانفاق العام	المبحث الثاني	.٥
٩	مقومات الانفاق العام	المطلب الأول	.٦
١٢	حدود النفقات العامة	المطلب الثاني	.٧
٢٠-١٦	ظاهرة الزيادة في النفقات العامة	المبحث الثالث	.٨
١٦	الزيادة الحقيقية واسبابها	المطلب الاول	.٩
١٩	الزيادة الظاهرية واسبابها	المطلب الثاني	.١٠
٢١		الخاتمة	.١١
٢٣		قائمة المصادر	.١٢

المقدمة

الحمد لله رب لعالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد واله وصحبه اجمعين. ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة.

حيث أدى هذا التطور إلى خروج الموازنة العامة عن الإطار الذي حددته له النظرية التقليدية ومبدأ التوازن السنوي أي ان تصدر الموازنة العامة وتكون فيها الإيرادات العامة متساوية مع النفقات العامة وفي ضوء هذه الظروف مجتمعة اضطرت الدولة إلى زيادة الانفاق العام لتحقيق أهدافها.

ان الازدياد المطرد في النفقات العامة من اشد الظواهر التي تلفت الأنظار، وهو ازدياد يشمل ميزانية كل دولة مهما اختلف مقدارها باختلاف حالة الدولة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية واختلاف نصيبها من الحضارة ولو ان سير الزيادة يختلف في كل منها سرعة وبطئا باختلاف ظروفها ولا تقتصر هذه الزيادة على نفقات الدولة ولكنها تشهد أيضا في الهيئات المحلية.

وتقسم هذه الزيادة إلى زيادة حقيقية فعلية حيث تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية للمجتمع وإلى زيادة ظاهرية حيث لا تؤدي هذه الزيادة إلى منفعة فعلية وحقيقية للمجتمع فقط تظهر في النفقات العامة لموازنة الدولة .

وبالضرورة يترتب على الزيادة في النفقات العامة زيادة في الإيرادات العامة والعمل على ان تكون هذه الإيرادات على أسس مرنة لتقابل هذه الزيادة ولا ينجم عنها اضطراب مستمر في النظم الاقتصادية أو المالية للأمة.

من خلال هذا البحث نحاول الوقوف على أسباب الزيادة في النفقات العامة والوصول إلى حلول لهذه المشكلة.

وأخيراً هذا جهدي وهو كأني جهد بشري لا يخلو من الخطأ والقصور فما كان فيه من صواب فبفضل الله، وما كان فيه من قصور وخطأ فمن نفسي، راجياً الله أتمامه كأفضل ما يكن.

من خلال هذا البحث سنتطرق بأيجاز إلى دراسة النفقات العامة وبيان أسباب الزيادة فيها وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

المبحث الثاني: حجم الانفاق العام

المبحث الثالث: ظاهرة الزيادة في النفقات العامة

المبحث الأول

ماهية النفقات العامة

يتضح نشاط الدولة في واقع الحياة الاجتماعية بما تقدمه من أنفاق عام، ومن دراسة هذا الانفاق يمكن التعرف على طبيعة النشاط واهميته، لذا نبدأ أولاً ببيان مفهوم النفقة العامة وعناصرها وأيضاً تقسيماتها المختلفة لما لها من أهمية في تيسير هيكل هذه النفقات والتعرف على الآثار المترتبة على الانفاق العام في جميع مجالات الحياة.

المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة وعناصرها

يتخذ مصطلح النفقات العامة عدة معانٍ، ومنها أنها عبارة عن مبلغ من المال يدفعه شخص عام لغايات تحقيق هدف عام، أو إشباع حاجة، أو رغبة عامة، أي بمعنى آخر هو قيام الدولة بدفع مبلغ من النقود أو شخص تابع لها لتقديم منفعة عامة وتحقيقها^(١).

تقسم النفقات العامة الى عدة عناصر:

١) **النفقة العامة مبلغ من النقود :-** لكي نكون بصدد نفقة عامة لا بد للدولة من استخدام مبلغ من النقود ثمناً للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير مرافقها أو ثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاستثمارية التي تتولاها بنفسها ولذلك لا يعتبر من قبيل النفقة العامة ما تمنحه الدولة من مساكن مجانية أو إعفاء البعض من الضرائب أو تشغيل الأفراد بدون أجر (السخرة) أو منح الألقاب الشرفية والأوسمة^(٢).

قد تضاءلت هذه الحالات في ظل الدولة الحديثة بحيث أصبح قيام الدولة بدفع مقابل نقدي للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات بشكل عنصر اساسياً من عناصر النفقة العامة، وقد ترتب على ذلك ان ازداد حجم النفقات العامة ، وبالتالي حجم الضرائب وغيرها ، الا ان ذلك

^(١) ايمان الحباري ، بحث النفقات العامة ، بحث منشور على موقع موضوع http://mawdoo3.com

تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٤/٨

^(٢) حنون، النفقات العامة، مقال منشور على منتدى كل شيء جزائري،

تاريخ الزيارة ٢٠١٨ /٤/٨ #<http://centpourcentdziri.ahlamontada>

لا يفرض بالضرورة زيادة في عبء هذه التكاليف ، وإنما قد يجري تخفيضه وتوزيعه بصورة افضل (١) .

إن استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة ضماناً لحسن استخدامها وفقاً للأحكام والقواعد التي تحقق إشباع حاجات الأفراد العامة أظف إلى ذلك أن الرقابة على الإنفاق العيني يشكل صعوبة كبيرة نظراً لصعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق أن نظام الإنفاق العيني بما قد يتبعه من منح بعض المزايا العينية يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة وفي توزيع الاعباء والتكاليف العامة بين الأفراد (٢).

٢) صدور النفقة العامة عن الدولة أو إحدى هيئاتها العامة: تصدر النفقة العامة عن الدولة أو هيئة من هيئاتها، بما في ذلك هيئات الاقتصاد العام ومؤسساته التي تتمتع بشخصية معنوية والولايات في الدول الاتحادية وقد تكون هذه الهيئة هي الشخص العام المحلي، مجلس المحافظات في المدن والقرى في الدول الموحدة، وبناء على ذلك لا تعد المبالغ التي ينفقها الأشخاص الطبيعية والمعنوية نفقة عامة، حتى لو هدفت الى تحقيق النفع العام (٣).

ان الدولة عند ممارستها لنشاطها العام فيما يتعلق بالنفقات العامة وطبقاً للمعيار القانوني تتحدد طبيعة النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على ذلك تعد النفقات عامة إذا قام بها شخص عام، وتعد النفقات خاصة إذا قام بها الأفراد أو الشركات أو المؤسسات الخاصة، كما هو الحال عندما يتبرع أحد الأشخاص لبناء مدرسة أو مشفى، نشاط أشخاص القانون العام يستهدف تحقيق المصلحة العامة ويستخدم أساليب السلطة العامة لذا تكون النفقة عامة، أما نشاط أشخاص القانون الخاص فتستهدف المصلحة الخاصة وتعتمد مبدأ التعاقد أساساً، وهذا ما يميز النفقة الخاصة من النفقة العامة (٤) .

(١) طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار السنهوري، ط١، ص ١٧.

(٢) منتدى العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية والمحاسبة، بحث كامل حول النفقات العامة، منشور

على الموقع <http://alanisalarabi.hooxs.com>

(٣) طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص ١٨.

(٤) محمد خير العكام، النفقات العامة، بحث منشور على الموقع <http://arab-ency.com> تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٤/٨

اما اذا انفتحت الدولة بصفقتها تمارس ناشطها اقتصاديا مماثلا لذلك الذي يمارسه الافراد كقيامها بالمشروعات الإنتاجية فقد عدها الفقه وبخاصة في فرنسا نفقات خاصة وليست عامة، مستندا بذلك الى التمييز بين نوعي النفقات (العامة والخاصة) التي تستهدف التأثير في مجرى الحياة الاجتماعية عامة والاقتصادية خاصة (١).

٣) يقصد بالنفقة العامة تحقيق نفع عام: يجب ان يتم اصدر النفقة العامة بغرض تحقيق منفعة عامة، أي اشباع حاجات عامة مثل الامن، الدفاع، القضاء، التعليم.. الخ ان الغرض من وضع الأموال العامة تحت تصرف السلطات العامة هو اشباع الحاجات العامة ومن ثم يجب الا تستخدم النفقات العامة الا لتحقيق منفعة عامة مع مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتساوي على كل الافراد (٢).

يصعب في كثير من الأحيان مراعاة الكفاءة الاقتصادية المثلى عند الاخذ بهذه القاعدة، بسبب صعوبة تحديد تراتبية أهمية الحاجات العامة تحديدا موضوعيا ، ولهذا فان المعيار الذي يركن اليه في هذا الشأن يعتمد على استخدام الدولة لسلطتها السياسية في التقدير، فتقرر النفقة العامة اللازمة لتحقيق المنفعة العامة طبقا للقواعد و الضوابط التي تحكم الانفاق العام، ضماننا لتحقيق المنفعة العامة طبقا للقواعد والضوابط التي تحكم الانفاق العام، وذلك ظمانا لتحقيق أقصى قدر من المنفعة العامة ، باستخدام اقل قدر ممكن من النفقات العامة ، الا ان السلطات السياسية قد لا تستعمل حقها في تقرير الحاجات العامة فتتقرر النفقات العامة :

١- اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة.

٢- مساءلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الانفاق العام جملة وتفصيلا وتعمل الرقابة الإدارية على ممارسة الدور نفسه.

٣- الرقابة التي تمارسها هيئات عامة او جماعية مستقلة للتأكد من استخدام اعتمادات الانفاق العام في الأغراض التي خصصت لها (٣).

(١) محمد خيرى العكام، مصدر سابق، ص ١٩.

(٢) خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ص ٧٢

(٣) طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص ٢٠.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة

تقسيم النفقات العامة ضرورة ملحة لمعرفة التفاصيل الجزئية لمالية الدولة، حاول الفقهاء تقسيم نفقات الدولة وفق المعايير العلمية وهذه يغلب عليها الطابع الاقتصادي تحت مسمى (التقسيمات العلمية)، وتبنت هذا التقسم ميزانيات بعض الدول بما يتناسب والاعتبارات العلمية والاقتصادية والإدارية والسياسية لضرف الدولة ولم تأخذ به البعض الاخر من الدول ووضع تقسيمات ثلاثم وضع الدولة وما تمر به من ظروف وما اخذ من تقسيمات أطلق عليه (التقسيمات الوضعية) (١).

أ) التقسيمات العلمية:

١- النفقات العادية و الغير عادية: يقصد بالنفقات العادية النفقات التي يتكرر صرفها دوريا وبشكل منتظم سنويا، دون ان يعني انتظام هذه النفقات ثبات مقدار النفقة او تكرارها بالحجم ذاته، ومثالها الاجور والمرتبات، نفقات الصيانة، ويلزم لتغطيتها الايرادات العادية العامة من املاك الدولة الرسوم، الضرائب (٢).

اما النفقات غير العادية فيقصد بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر باستمرار ولا تتميز بالدورية وهي نفقات استثنائية، لا تتكرر سنويا تنفق في فترات عرضية ولا تتميز بالانتظام والدورية، فهي نفقات يصعب التنبؤ بحدوثها مسبقا كنفقات الحرب والكوارث الطبيعية وانشاء الطرق والجسور (٣).

٢- تقسيم النفقة حسب اغراضها: اذا اجملنا أغراض النفقة فنقسم الى نفقات مدنية ونفقات عسكرية ويمكن ان تقل او تزيد تبعا للهدف المرجو منها.

١- نفقات إدارية او عمومية وهي كل ما يتعلق بالجهاز الإداري من أجور ومرتببات.

٢- نفقات الدفاع والامن والعدالة، وهي كل ما يتعلق بحماية الافراد داخلية وخارجيا .

٣- نفقات الرخاء العام، كالنفقات الاجتماعية والاستثمارية والتنظيمية الأخرى.

(١) اعد علي حمود، المالية والتشريع المالي (نفقات الدولة، مواردها، موازنتها)، الكتاب الاول، ص ٤١.

(٢) بن نوار بو مدين، النفقات العامة على التعليم، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة ابو بكر بلقياد-تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارة وعلوم التسيير، سنة ٢٠١١، ص ٢١

(٣) اعد علي حمود، مصدر سابق، ص ٤٢.

٤-نفقات المالية، كنفقات الدين العام وفوائده^(١).

٣- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تنفذها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية ، ومن امثلتها التقليدية المرتبات واثمان التوريدات والمهمات اللازمة لتسيير مرافق الدولة على مقابل هذه النفقات سواء كان ذلك عملا او خدمة او سلعة ،وبهذا تكون خلقت بنداً جديداً في الدخل القومي متمثلا في زيادته ، وفي النفقات الحقيقية يجب التمييز بين النفقات الاستثمارية والنفقات الجارية ،حيث تتمثل الاولى في الطلب على السلع الانتاجية في صورة زيادة في وسائل الانتاج الثابتة(غالبا) سواء كان في شكل بناء اساس للقيام بالخدمات (بالنسبة لمشروعات الخدمات) او في صورة وضع أساس للقيام بالانتاج (بالنسبة لمشروعات الانتاج السلعي كتأسيس سكك الحديد وتشبيد السدود)، اما النفقات الجارية فهي التي تهدف الى ضمان سير ادارة معينة او اداء خدمة او تشغيل وحدة انتاجية^(٢).

٤-نفقات قومية ونفقات محلية: تكون النفقات قومية اذا ما وردت في ميزانية الدولة وتولت الحكومة القيام بها والتي من شأنها خدمة المرافق العامة، اما النفقات المحلية فهي النفقات التي تقوم بها الولايات ومجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات، القرى، المدن والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات^(٣).

ب) التقسيم الوضعي

ان قسماً من ميزانيات الدول اخذت بالتقسيمات العلمية ، وميزانيات دول اخرى لم تأخذ بها واخذت بتقسيمات تتلائم والاعتبارات للدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتلك الدول، وسنقوم بتوضيح بعض هذه التقسيمات^٤.

(١) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢) طاهر الجناحي، مصدر سابق، ص ٢٧.

(٣) بن نوار بو مدين، مصدر سابق، ص ٢٤.

(٤) اعاد علي حمود، مصدر سابق، ص ٤٤.

١-التقسيم الإداري: تقسم النفقة وفق هذا التقسيم بحسب عدد الوحدات الادارية العليا، فتوزع النفقة على عدة ابواب مقسمة على عدد الوحدات والهيئات الادارية للدولة بصرف النظر عن اوجه النشاط ووظائف هذه الهيئات، وغالبا ما يتم التقسيم على عدد الوزارات والسلطات العامة للدولة (١).

٢-التقسيم الوظيفي: ان ميزانيات بعض الدول تأخذ بالتقسيم الوظيفي حيث تقسم النفقة بحسب وظائف ونشاطات الدولة ومهامها، اي بحسب وظيفة الجهات والهيئات الادارية التي تقوم بالأفناق، ونتيجة لذلك تصبح للنفقة عدة تقسيمات تبعا للغرض والنشاط الذي تسعى اليه الدولة كالنفقات الادارية والاجتماعية والاقتصادية (٢).

٣- التقسيم الاقتصادي: ينصرف التقسيم الاقتصادي الى التقسيم الاداري الوظيفي، فتقسم النفقة على اساس الوحدة الادارية اولا ومن ثم تحدد وظيفة النفقة من خلال التوزيع الاداري ثانيا ، ان التقسيم الاقتصادي يهدف على ما يبدو الى التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في الوحدة الادارية فكل وحدة ادارية تحتوي على نفقات جارية(كالمستلزمات السلعية والقرطاسية والمستلزمات الخدمية ..الخ)وعلى نفقات رأسمالية (كالأثاث والمكائن والمباني والاراضي ..الخ) ومن خلال هذا التوزيع والتقسيم يمكن معرفة حجم النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية وذلك عن طريق نسبة الاستخدامات للموارد التي تستهلك حال استعمالها ، فاذا كانت الموارد تستهلك عند الاستعمال او خلال مدة اقل من سنة فأن النفقات تعتبر جارية اما اذا كانت عبارة عن موجودات ثابتة كالأثاث والمباني ،حيث يمكن استعمالها لفترة زمنية اكثر من سنة فهي نفقات رأسمالية (٣) .

(١) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢) بن نوار بو مدن، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٣) اعاد علي حمود، مصدر سابق، ص ٤٥.

المبحث الثاني

حجم الانفاق العام

يخضع تحديد حجم الأنفاق وحدوده بصورة عامة الى مجموعة من العوامل لعل أهمها تلك التي ترتبط بطبيعة النظم السياسية القائمة وطبيعة الهيكل الاقتصادي وما يتصل به من حيث مستوى النشاط الاقتصادي السائد ومدى التقلبات الاقتصادية فيه، فضلاً عن المقدرة المالية للدولة، وعلى هذا سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين حيث يتم بيان مقومات الانفاق العام وبيان حدود النفقات العامة.

المطلب الأول: مقومات الانفاق العام

لحفاظ على سلامة مالية الدولة يجب التزام الوحدات التي تتكون منها المالية العامة باحترام بعض المبادئ والضوابط عند قيام ادارتها بتنفيذ الانفاق العام من اجل ان تحقق عمليات الانفاق شرعيتها الدستورية او العرفية والاثار المتوخاة من اشباع الحاجات العامة.

(١) تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع

ان شرط تحقيق المنفعة القصوى من النفقة العامة اساسي، حيث لا يمكن تبرير هذه النفقة الا بمقدار المنافع التي يحققها المجتمع من النفقة في مجال معين، كما تتدخل الدولة في نطاق عمليات الانفاق لا يجد مبررا له الا بذلك، ان الاخذ بهذا المبدأ ليس جديداً على الفكر الاقتصادي، حيث كان مجال اتفاق بين الكتاب التقليديين والمحدثين على حد سواء على الرغم من اختلاف وجهات النظر الى الانفاق العام في مفهوم كل من الفريقين، حيث تطور مفهومه مع تطور النظرة الى النفقات العامة وتطور التحليل الاقتصادي من الفكر التقليدي الى الفكر الحديث ولهذا ان تحقيق اكبر قدر من المنفعة لا يعني الا توجه النفقة العامة الى تحقيق المنفعة الخاصة لبعض لأفراد او بعض فئات المجتمع دون الاخرى نظرا لما يتمتع به هؤلاء الافراد او الفئات من نفوذ سياسي او اجتماعي، حيث لا يخفى ما يمكن ان تحدثه النفقة العامة من آثار ضارة في هذا المجال^(١).

(١) طاهر الجناحي، مصدر سابق، ص ٣١.

كما يعني ايضا ان ينظر الى المرافق العامة نظرة اجمالية شاملة لتقديم احتياجات كل مرفق وكل وجه من أوجه الانفاق في ضوء احتياجات المرافق والمشروعات وأوجه الانفاق الأخرى ويستوجب تحقيق اكبر قدر من المنفعة العامة ان توزع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من وجوه الانفاق العام متساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة الوجوه الأخرى (١).

ولاشك ان معرفة مبلغ الانفاق العام الذي يتفق على وجه معين له فائدته، حتى لو استحال قياس المنفعة التي تعود على المجتمع منه، وتتمثل هذه الفائدة في افساح المجال امام الرأي العام والسلطة التشريعية لمراقبة الحكومة وهي بصدد توزيع مبالغ النفقات العامة بين أوجه الانفاق المختلفة (٢).

٢) تعظيم انتاجية النفقة العامة (الاقتصاد)

تعني هذه القاعدة تجنب الدولة والسلطات العامة الاسراف والتبذير في الأنفاق ما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن البذخ، فيما اذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للأنفاق اي الاقتصاد في الانفاق وحسن التدبير، وتوضح اهمية الاقتصاد والتدبير بالأنفاق اذا ما نظرنا لاحتنا ان النفقات العامة تنطوي على تصرف في مال يخرج من خزانة الدولة، ويؤدي البذخ والاسراف الى ضياع اموال الدولة (٣).

لذلك فإن ضبط النفقات العامة في جميع قطاعات الاقتصاد القومي على اساس مراعاة الحاجات الحقيقية في غاية الاهمية ، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة الا اذا كانت ضرورية ، وتحدد بالقدر اللازم الذي يحقق المنفعة الجماعية، ولا يتوقف تحقيق الاقتصاد في الانفاق العام عند التوفير في حجمه فقط وانما ينبغي العمل على زيادة الانتاجية ، ولذلك فإن تحديد مفهوم الانتاجية امر يفرض ضرورته من الناحية الاقتصادية لتتعرف على امكانية تطبيقه على النفقات العامة ، فمن الناحية الاقتصادية من السهل تحديد تعريف أنتاجية النفقة العامة، الا انه وبوجه عام يمكن تعريفها بأنها مقدار الوفرة في عناصر الانتاج المستخدمة في دورة انتاجية معينة ، اذ تزداد الانتاجية كلما نقص حجم وكلفة عناصر الانتاج المستخدمة لتحقيق نفس الهدف

(١) محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، سنة ٢٠١٣، ص ٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٣) بن نوار بو مدين، مصدر سابق، ص ٥٤.

المعين ، كما انها ممكن ان تتمثل في انتاج الوحدة من هذه العناصر، وبالتالي يمكن النظر اليها من ناحيتين : انتاجية عنصر معين في ظل فرضية ثبات العناصر الاخرى، والانتاجية الكلية لعناصر الانتاج المساهمة مجتمعة (١) .

٣-تأمين تحقيق المنفعة وسلامة التصرف بالنفقة العامة:

تعني النفقة تصرف هيئة عامة بأموال عامة لهذا ينبغي ان تحصل على أذن من السلطة المختصة، ذلك لان الانفاق على اشباع الحاجات العامة التي تحقق المنفعة لا يتم الا بقانون، ولا يهم بعد ذلك ان تقوم السلطة المختصة بتقرير النفقات العامة وهي البرلمان في النطاق المركزي، او الهيئات العامة فيما يخص اختصاصها الزمني والمكاني، وان ما يميز النفقات العامة عن الخاصة هي قاعدة الترخيص لأنها أما ان تخضع للبرلمان في النطاق المركزي او لأذن الهيئات المحلية المختصة أذا دخلت ضمن اختصاصها (٢).

ويتم التأكد من تحقيق من تحقيق المنفعة والاقتصاد في النفقة العامة من خلال تقنين النشاط المالي للدولة، حيث يتمثل في درجة احترام المنفذين لقواعد الإجراءات القانونية التي تتطلبها النصوص التشريعية عند تنفيذ النفقة العامة من خلال أساليب الرقابة بشتى صورها، وتأخذ الرقابة على الموازنة العامة للدولة والقوانين المالية الأخرى عدة اشكال^٣

أ- الرقابة الإدارية: تتولاها عادة وزارة المالية من خلال موظفيها العاملين في المؤسسات الأخرى، وتكون مهمه هؤلاء في عدم السماح بصرف أي مبلغ الا اذا كان واردا في قانون الموازنة وفي حدود الاعتماد المقرر له، وهي رقابة سابقة على الانفاق (٤).

ب-الرقابة المالية المستقلة: تكون مستقلة لأن الجهة التي تقوم بها هي جهة مستقلة أو خارجة عن الهيئة التي تقوم بالإنفاق، ومثالها في العراق ديوان الرقابة المالية، ويمكن ان تكون هذه الرقابة سابقة للنفقات، كما هو الحال في المراقب المحاسب في بريطانيا،

(١) طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢) فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١٣، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ص ٧٢.

(٣) طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص ٣٣

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣.

ومن الممكن أن تكون رقابة لاحقة للإنفاق كما هو الحال في المحكمة المحاسبية في فرنسا أو ديوان الرقابة المالية في العراق (١).

ج- الرقابة البرلمانية: وهذه الرقابة تتم من قبل السلطة التشريعية باعتبار أن هذه السلطة هي من ناقش مشروع الموازنة العامة بما في ذلك النفقات العامة وهي من أصدر قانون الموازنة العامة، وعليه فإن هذه السلطة تمارس الرقابة للتأكد من التوافق بين ما تم إصداره في القانون (أي الموازنة العامة) وبين ما تم تنفيذه فعلاً (٢).

المطلب الثاني: حدود النفقات العامة

الغرض من الانفاق العام هو اشباع الحاجات العامة، فتعيين حدود النفقات العامة يكون بتحديد الحاجات العامة.

فميزانية الدولة التي توضح تخمين النفقات العامة، لا شك أن أثر الميزانية على الاقتصاد القومي بصفة عامة تختلف من دولة الى اخرى وفقا للنظام الاقتصادي التي تأخذ به كل الدولة ووفقا للمسؤوليات المختلفة التي تتحملها، فالميزانية العامة في الدول الشيوعية تشمل الدخل القومي كله، بينما نجد ان نسبة الميزانية الى الدخل القومي تختلف في الدول الرأسمالية او الاشتراكية وفقا لمدى تدخل الدولة في الحياة العامة وتحملها للمسؤوليات المختلفة (٣).

فتحدد بذلك حجم النفقات العامة في الدولة تبعا لمدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تؤمن التغطية هذه النفقات، فيما اذا كانت الدولة تتمتع بمقدرة مالية اكبر من التي يملكها الافراد، ولا يمكن ان تنصرف اذهاننا ان يكون باستطاعتها الحصول على الإيرادات بصورة قسرية، وان هناك عوامل اخرى تحد من قدرة الدولة من ناحية الطاقة المالية القومية، وتكمن هذه الحدود فيما يعرف بالمقدرة المالية للدخل القومي التي تتمثل في مقدرة تحمله للعبء المالي الذي يتطلبه نشاط الدولة (٤).

(١) كمال عبد حامد، محاضرات مادة المالية العامة والتشريع المالي، جامعة اهل البيت،

<http://abu.edu.iq/law/courses>

(٢) المصدر نفسه

(٣) هاشم الجعفري، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الثالثة، ١٩٦٧، ص ٢٢.

(٤) طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص ٣٤.

وفي الوقت الذي تقف فيه النظرية التقليدية عد ربط حجم النفقات العامة بالدخل القومي لأنها تفترض ان الانفاق العام ذو طبيعة استهلاكية وبذلك يجب حصره في اضييق حدود ، وافترضت حياد النفقات العامة وليس هنالك حاجة للبحث في انواعها وأثارها ، لذلك عملوا على تحديد الحجم الكلي للأنفاق العام واهملوا حجمه ونوعه ، و إذا كانت الصلة قائمة بين حجم النفقات العامة والدخل القومي فإن امر تحديد نسبة معينة بينهما وآثارها والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة فالأنفاق الاستثماري ينبغي ان يكون كبيرا في حين يقتضي تقليص الانفاق الاستهلاكي ولهذا فالمسألة تختلف باختلاف الزمان والمكان (١).

وبذلك يمكن البحث عن حدود النفقات العامة من ناحيتين هما:

اولا: الناحية السياسية

من الناحية السياسية هناك نظريتان متعارضتان ، النظرية الفردية والتي تقول بتوسيع نشاط الافراد الى الحد الاقصى والتضييق من النشاط الحكومي وقصره على الدفاع الخارجي وحفظ الامن بعض الاشغال العامة ، ووجهة نظر اصحاب هذه النظرية ان افساح المجال امام الافراد وتركهم احرار أدعى الى زيادة انتاجهم والى رفاهية المجتمع ، اما النظرية الاشتراكية فهي على العكس من ذلك فهي تدعو الى زيادة النشاط الحكومي في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية ووجهتها في ذلك ان الرفاهية في الوقت الحاضر تقوم على التعاون بين الافراد وان الدولة اقدر من الافراد في تنظيم هذا التعاون وتحقيقه حتى لا يستغل فرد اخر او طبقة طبقة واخرى (٢).

هناك مبدأ اخر يحاول بعض الاقتصاديين تحديد نطاق النفقة العامة على اساسه وهو مبدأ انتاجية الانفاق الحكومي حيث يتم وصف الانتاج الحكومي على انه غير منتج وان الاموال التي تحصل عليها الدولة من الافراد على شكل ضرائب سيكون افضل لو صرفت من الافراد عل نشاطهم الصناعي و الزراعي ولتجاري وانهم قادرون على ذلك افضل من الدولة ، الجدل قائم حول مفهوم الانتاج هم يتصورون ان الانتاج يخلق السلع في حقيقة الامر ان الانتاج هو خلق

(١) فتحي احمد ذياب عواد، مصدر سابق، ص ٩٣.

(٢) هاشم الجعفري، مصدر سابق، ص ٢٣ .

المنفعة سواء كان بانتاج السلع او بالخدمات المادية ، وهكذا فإن الانفاق الحكومي يحدد بمقدار ما يحقق النشاط الحكومي من منافع اجتماعية واقتصادية مباشرة وغير مباشرة (١).

النفقات العامة تقترح لأشباع الحاجات العامة فكلما كان دور الدولة واسعا انعكس ذلك على حجم الانفاق بالزيادة والعكس صحيح ،لذلك فإن حجم الانفاق ضئيل في الفترة التقليدية بينما ازداد حجم لانفاق في الفترة التداخلية، فلم يحتل الانفاق في الفترة التقليدية دورا مهما لان المشروعات الاقتصادية التي تحقق ربما كانت من اختصاص النشاط بينما اقتصر دور الدولة على حماية المجتمع من الاعتاء الخارجي والداخلي، ومن ابرز سمات الفترة التداخلية زيادة حجم النفقات العامة نظرا لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع (٢) .

ثانيا: الناحية الاقتصادية

١- مستوى النشاط الاقتصادي: ان ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي يؤدي بالضرورة لارتفاع حجم النفقات العامة والعكس صحيح، يتحدد حجم الانفاق العام في ضوء مستوى الطلب الفعلي الذي يجب ان يتحدد عند المستوى الذي يلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ومن ثم فإن النفقات العامة يجب ان تتحدد عند المستوى الذي يحقق معدلا ملائما من التنمية الاقتصادية للدول الاخذة في النمو، بينما يتحدد عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل في الدول المتقدمة (٣).

وعن طريق الاقتصاد يمكن معالجة الظواهر غير الصحية التي تصيب الاقتصاد القومي، فمعالجة الاتجاهات التضخمية يتم عن طريق تقليص حجم النفقات العامة، والامر بالعكس بالنسبة للحالة الانكماشية، كما يتقيد حجم النفقات العامة بحالة التشغيل الكامل واستقرار النشاط الاقتصادي أذ ان الزيادة في النفقات العامة سوف تؤدي الى ظهور اتجاهات تضخمية وتقليصها يؤدي الى ظهور حالة انكماشية (٤).

(١) محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الطبعة الثانية ٢٠١٠، عمان - دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص ٣٨.

(٢) فتحي احمد ذياب عواد، مصدر سابق، ص ٩٤.

(٣) خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، استاذ الاقتصاد -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ص ٩١.

(٤) فتحي احمد ذياب عواد، مصدر سابق، ص ٩٥-٩٦.

١- الإيرادات العامة: يحدد مقدار النفقة العامة التي يمكن للدولة ان تحصل عليها حجم النفقات العامة ذلك ان الدولة لا يمكن ان تزيد نفقاتها بصورة تفوق ما يدخل في خزانة إيراداتها لان سلطتها في الحصول على الإيرادات العامة محدودة، ان النفقات العامة هي التي تحدد وتبرر الإيرادات العامة لهذا سأت القاعدة المالية القائلة بأولوية النفقات العامة من حيث ضهورها في الموازنة قبل الإيرادات العامة، لكن هذه القاعدة فقدت قيمتها بتطور الدولة ودور الدولة التدخلي اذ ان التدخل ادى الى اتساع النفقات العامة وعجز الدولة في احيان كثيرة عن ايجاد الموارد اللازمة لتمويلها، ويتسع حجم النفقات العامة في ظل النشاط الاشتراكي بلنظر لتوسع النشاط العام وكذلك تزداد النفقات العامة في الدول المتخلفة اقتصاديا عندما تقوم الدولة بمشروعات التنمية الاقتصادية (١).

(١) فتحي احمد ذياب عواد، مصدر سابق، ص ٩٣.

المبحث الثالث

ظاهرة زيادة النفقات العامة

إذا اجريت دراسة على موازنة دولة ما من الدول او موازنات عدد من الدول خلال فترة زمنية واحدة ، فإنه يلاحظ ان هناك ظاهرة مشتركة بين الدول وهي اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة المستمرة ، وتلاحظ هذه الظاهرة في جميع دول العالم على اختلاف نظامها السياسية والاقتصادية ، وقد لاحظ هذه الظاهرة الالماني ادولف فانجر في اواخر التاسع عشر فوضع على اساسها قانونه المعروف ب (كلما حقق المجتمع معدلا معيننا من النمو الاقتصادي فان ذلك يستتبع الى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة النفقات العامة بمعدل اكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي) والزيادة كما يراها فانجر تنتج اما عن قيام الدولة بوظائف جديدة لم تكن من ضمن وظائفها سابقا او توسعها في القيام بوظائفها التقليدية ، او قيامها بالاثنتين معا (١).

والزيادة في النفقات العامة تكون اما زيادة حقيقية او زيادة ظاهرية وسوف يتم الطرق الى كل منهما وبيان اسبابهما كما يلي.

المطلب الاول: الزيادة الحقيقية واسبابها

يقصد بالزيادة الحقيقية زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وان هناك توسعا في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع او تحسين مستوى الخدمات العامة القادئة ، كما تشير الى ازدياد تدخل الدولة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (٢).

ويمكن ارجاع اسباب الزيادة لحقيقية في النفقات العامة الى :-

١- **الاسباب الاقتصادية:** وهي من اهم الاسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة ، زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة ومعالجة الانقلابات الاقتصادية ، حيث تمكن زيادة الدخل القومي من زياد ما تقتطعه الدولة منه في شكل اعباء عامة، وتشجع هذه الموارد المتاحة على زيادة انفاقها في جميع المجالات ،

(١) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) محمد امين شنب، ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٤.

والتوسع في اقامة المشروعات يؤدي هو الاخر الى زيادة النفقات العامة ، وتهدف الدولة من اقامة المشروعات اما الى الحصول على موارد للخزانة العامة ، او التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية وتطويق الاحتكار ، وتوجيه النشاط الاقتصادي وجه معينة تتفق والمذهب الذي تؤمن به الدولة ، كما ان الانكماش يفرض على الدولة زيادة نفقاتها بقصد زيادة الطلب الكلي الى الحد الذي يحقق الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي او الاقتراب منه (١) .

٢- **التطور الفني والتكنولوجي** : حيث يؤدي الى نشوء حاجات جديدة لم تكن موجودة من قبل ، فظهور التقنيات الحديثة ادى الى متطلبات للأنفاق في مجالات اوسع لأموال طائلة يعجز الافراد عن تلبيتها ويتطلب من الحكومة اشباعها مما يؤدي الى زيادة النفقات العامة ، وكذلك يؤدي التطور العلمي والتكنيكي الى زيادة الانفاق العام باتجاهين، حيث يؤدي الى توسع النطاق التخصصي وتقييم العمل بالتالي يؤدي الى زيادة عدد الوزارات لتوسع مهامها، وايضا الى زيادة الحاجة الى ادوات الانتاج التي تستخدمها الحكومة لتأكيد وظائفها بعد تعدد الوظائف وتشعبها (٢) .

٣- **الزيادة الطبيعية في عدد السكان**: شهدت الدول النامية بالخصوص نموا مطردا في عدد سكانها، ما تطلب مضاعفة الانفاق على الخدمات العمومية، وأعداد اعتمادات متزايدة تتماشى مع الزيادة السكانية، فالزيادة في اعدد السكان تتطلب زيادة في النفقات العامة بما يتناسب ونسبة النمو في السكان(٣).

٤- **ازدياد النفقات العسكرية والحربية** : ادى استقلال الدول بعد الحرب العالمية الثانية الى محاولة كل دولة منها تكوين جيش لحماية سيادتها الاقليمية ، وتحمل هذه النفقات اهمية خاصة في الوقت الحاضر نظرا لزيادة التوتر الدولي وتكرار الحروب وفشل المحاولات المستمرة لحل الخلافات الدولية بالطريقة السلمية مما ادى الى زيادة النفقات العامة بصورة كبيرة في معظم دول العالم ، اذ غالبا ما تمثل النفقات الحربية اكثر من نصف الموازنة العامة ، اذ ان استخدام الاسلحة الحديثة ذات التكلفة المرتفعة

(١) طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٢) محمد طاقة - هدى العزاوي، مصدر سابق، ص ٤٦.

(٣) حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والوضعي)، الطبعة الاولى ٢٠١٣، ص ١٥٠.

وانتشار الاستراتيجيات الحديثة للدفاع يتطلب نفقات ضخمة ، بالإضافة الى انتشار سياسة الاحلاف العسكرية (١).

٥- **الاسباب الاجتماعية:** من اهم ابرز النتائج التي افرزتها هجرة السكان من الريف الى المدينة والتركز في المدن الكبرى والمراكز الصناعية هي توسع نطاق المدن وبالتالي زيادة النفقات العامة المخصصة للتعليم والصحة ، والنقل والمواصلات والماء والكهرباء .. الخ بسبب ان حاجات سكان المدن اكبر من حاجات سكان الريف ، كما ان عملية التوسع في التعليم قد عزز الوعي الاجتماعي ، فأصبح المواطنون يطالبون الدولة بأداء وظائف لم تعرفها الدولة من قبل : مثل التأمين ضد البطالة والمرض والعجز وغيرها من الاسباب التي تحول دون ممارسة الفرد للعمل (٢)

٦- **الاسباب السياسية :** حيث نرى ان النظام الديمقراطي بصفة خاصة اكثر من غيره ميلا للأفناق فهو يشعر باعتماده على الشعب ولا يتردد في ان يزيد رفاهية هذا الشعب ، والنظام البرلماني بصفة خاصة يدفع اصحابه الى الاسراف والمزايدات الانتخابية ، فأعضاء البرلمان يميلون الى تقرير أعمدات مالية مدفوعين بأسباب حزبية او أنتخابية يريدون بذلك ارضاء مناطقهم الانتخابية فيطلبون لتلك المناطق مشاريع كثيرة تكلف الخزينة العامة مبالغ كبيرة مما يزيد من النفقات العامة ، بالإضافة الى تطور العلاقات الدولية الذي ادى الى زيادة تكاليف التعاون الدولي من نفقات التمثيل السياسي والقنصلي والاشترك في المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية والمساعدات للدول الصديقة ، والصرف على الدعاية للحكم في الداخل والخارج (٣).

٧- **الاسباب الادارية:** لقد فرض تطور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الى زيادة عدد المؤسسات والادارات والمرافق العامة، وبالتالي زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها وبالتالي زيادة النفقات العامة غير ان زيادة عدد الموظفين ادى الى تدهور هذه الادارات وتعقيد اجراءاتها ، فضلا عن الاسراف والتبذير الذي تتسم به هذه الادارات التي كثيرا ما تضعف اجهزة الرقابة عليها (٤).

(١) محمد طاقة - هدى العزاوي، مصدر سابق، ص ٤٧.

(٢) طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٣) هاشم الجعفري، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٤) طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص ٤١.

٨- الاسباب المالية : ان تطور الفكر المالي الحديث ونظريته لمفهوم القرض العام عن مفهومه السابق (باعتباره مصدر غير مرغوب فيه ومن المصادر الاستثنائية لأيرادات الدولة) الى لجوء غالبية الدول الى الاقتراض وزيادة الدين العام واعبائه مما ادى الى زيادة النفقات العامة من جراء تسديد هذا الدين بفوائده واقساطه، كما ان تدخل الدولة في الاقتصاد وزيادة ايراداتها وحدوث فائض في موازنتها خاصة في حالات التضخم في الاقتصاد بقصد امتصاص القوة الشرائية التي يعجز النشاط الانتاجي عن استيعابها مما يؤدي الى حدوث ارتفاع في مستوى الاسعار (١) .

المطلب الثاني: الزيادة الظاهرية للنفقات العامة وأسبابها

ان زيادة النفقات العامة لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية في جميع الحالات، حيث تعزى هذه الزيادة احيانا كلها او بعضها الى اسباب ظاهرية من شأنها ان تزيد من حجم الانفاق العام دون ان تؤدي الى زيادة المنفعة الحقيقية للخدمات العامة، لشخص بعينه او في تقليص عبء التكاليف العامة، عندئذ فأن زيادة النفقات العامة تعد زيادة ظاهرية، أي زيادة لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة (٢).

ويمكن حصر اهم الاسباب التي تؤدي الى الزيادة الظاهرية في النفقات العامة بما يلي:

١- انخفاض قيمة النقود: وذلك نتيجة التضخم النقدي وتدهور قيمة العملة مما رفع ارقام الميزانيات المختلفة سواء في باب النفقات العامة او في باب الايرادات العامة، فالنقد مثل غيره من الاموال تقل قيمته اذا كثرت كميته، والملاحظ ان القيمة الشرائية للنقود بدأت بالانخفاض التدريجي لانخفاض قيمة النقود بالنسبة للذهب او اصدار كميات كبيرة من النقود الورقية دون زيادة تقابلها في الغطاء او السلع والخدمات وحين نقول ان قيمة الدينار العراقي بمقدار النصف أي ما كان يدفع فيه دينار سابقا فالان ندفع فيه دينارين (٣).

٢- زيادة السكان : الاتجاه الطبيعي ان عدد السكان في أي دولة من الدول يزداد من سنة الى اخرى ، لكن الاختلاف هو في نسبة الزيادة حيث تتراوح نسبة الزيادة في الاقتصادات المتقدمة في حدود ١% سنويا تقريبا اما في الدول الاخذة بالنمو من ٢-٤

(١) محمد طاقة - هدى العزاوي، مصدر سابق، ص ٤٨ .

(٢) طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص ٤٢ .

(٣) هاشم الجعفري، مصدر سابق، ص ٣٩ .

% ، ولكي تستطيع الحكومة تقديم نفس الكمية والنوعية من السلع والخدمات العامة لأفراد المجتمع يتوجب عليها زيادة النفقات العامة خلال السنة المقارنة بالسنة التي مضت بنفس نسبة الزيادة السنوية في السكان لذا لا تعتبر الزيادة في النفقات زيادة حقيقية ، كذلك الحال بالنسبة لزيادة الرقعة الجغرافية كأضافة اقليم جديد اليها دون حدوث عبء في النفقات العامة (١) .

٣- تغير طرق المحاسبة الحكومية : يؤدي تغير طرق أعداد الحسابات الحكومية ، ولاسيما طرق تسجيل النفقات في الموازنة العامة ، الى احداث زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة فقديمًا كانت الحسابات الحكومية تقيد على اساس قاعدة الناتج الصافي ، لذا كانت تظهر في الموازنة الايرادات الصافية ، أذا كانت الوزارة تحقق فائضا او صافي النفقات في حالة وجود عجز ، اما في العصر الحاضر وأثر تطبيق قاعدة الشمول في قيد الايرادات والنفقات العامة في الموازنة العامة هذا مما يؤدي الى ظهور زيادة ظاهرية في النفقات العامة ، وتها تكون هذه الزيادة مؤقتة حيث تظهر بشكل ملحوظ في السنة الاولى التي يتم فيها تغير طريقة قيد الحسابات ولكن اثرها يزول في السنوات التالية (٢) .

٤- تعميم استخدام النقود في الانفاق الحكومي : لجأت بعض الدول قديما الى استخدام اسلوب الاكراه والسخرة الجبرية كأسلوب لأداء العمل في الاشغال العامة دون ان تدفع أجر كمقابل لهذا العمل ، أو أنها تقوم بتقويض بعض الافراد والمؤسسات بفرض الضرائب والرسوم وجبايتها من المكلفين كمقابل للخدمات التي تقدمها لهم وينتفعون بها ، اما في الوقت الحاضر فقد اخذت النفقة العامة صورة نقود وهجرت الاساليب القديمة لمجافاتها للعالة ، هذه الاستعاضة عن الاسلوب القديم بالطريقة الحديثة واستعمال النقود في النفقة العامة قد ادى الى زيادة ظاهرية في النفقة العامة (٣) .

(١) محمد طاقة - هدى العزاوي، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٢) محمد شاكر عصفور، مصدر سابق، ص ٢٩٩.

(٣) فتحي احمد ذياب، مصدر سابق ، ص ٨٧ .

الخاتمة

الحمد لله ذو الجلال والاکرام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه المنتجبين الكرام .

تستخدم الدولة النفقات العامة لقيامها بمهامها في تحقيق النفع العام، وبعد ازدياد تدخل لدولة في الحياة العامة لوحظ زيادة مطردة في الانفاق لعام وهي من اشد الظواهر التي تلفت الانظار ، وهي زيادة تشمل ميزانية كل دولة باختلاف نصيبها من الحضارة واختلاف حالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبعد دراسة النفقات العامة في هذا البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات :

النتائج:

١- ان نفقة العامة يجب ان تكون مبلغ نقدي وتصرفها الدولة او احدى هيئاتها لتحقيق النفع العام.

٢- عند القيام بالنفقة العامة يجب عدم البذخ والاسراف وتعظيم انتاجية النفقة وتحقيق المنفعة القصوى منها، ويجب قبلها الحصول على اذن السلطة المختصة لأنفاقها.

٣- ازدياد الانفاق العام بشكل حقيقي ويؤدي لهذه الزيادة عدة عوامل سياسية، اقتصادية، طبيعية، اجتماعية، فنية، ادارية ومالية.

٤- ويمكن ان تكون الزيادة في الانفاق ظاهريا بسبب عوامل اخرى كانخفاض قيمة النقود او ازدياد عدد السكان او زيادة الرقعة الجغرافية، او تغيير طرق المحاسبة الحكومية او الى تعميم استخدام النقود في الانفاق الحكومي.

التوصيات:

١- يراد من الدولة ان تستقدم احد السياسات التي يتم بها المحافظة على قيمة النقود وجعلها دائمة مستقرة القيمة عند حد معين وذلك بأتباع احد الاساليب المتبعة لدى الدول ومنها ان تتعامل الدولة بأكثر من عملة دولية وعالمية متداولة مثل الدولار والبين واليورو على سبيل المثال لا الحصر ولا يقتصر تعاملها على الدولار فقط فأن ارتفاع الدولار تتعامل بالعملة الاخرى للحفاظ على قيمة النقود.

٢- الاعتماد على المعامل الوطنية بصورة شبيهة كاملة وتشجيعها وخاصة في صناعة الآلات والمعدات والأسلحة التي تكلف الدولة أكثر من نصف ميزانيتها وبهذا تساهم في تقليل الانفاق.

٣- يجب إعداد خطة سنوية لموازنة الدولة وتوجيه الخطط الكفيلة بتحسين الخدمات وعدم إجهاد موازنة الدولة بأضافة نفقات كبيرة للخدمات العامة مرة واحدة وإجهاد موازنة الدولة إنما يتم ذلك وفق خطط وبشكل تدريجي .

مصادر

الكتب العامة

- ١- د.أعاد علي حمود، المالية العامة والتشريع المالي، الكتاب الأول.
- ٢- د.حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والوطني)، الطبعة الاولى ٢٠١٣.
- ٣- د.خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، استاذ الاقتصاد -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
- ٤- د.طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار السنهوري، ط١.
- ٥- أ.فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١٣، دار الرضوان للنشر والتوزيع.
- ٦- أ.محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة.
- ٧- أ.محمد طاقة و د.هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الطبعة الثانية ٢٠١٠، عمان - دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- ٨- أ.هاشم الجعفري، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الثالثة، ١٩٦٢.

الرسائل والاطاريح

بن نوار بو مدين، النفقات العامة على التعليم، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة ابو بكر بلقياد-تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارة وعلوم التسيير، سنة ٢٠١١.

البحوث

- أ.محمد امين شنب، ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر، ٢٠٠٦.
- د.محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، سنة ٢٠١٣.

المصادر الالكترونية

<http://alanisalarabi.hooxs.com>

<http://mawdoo3.com/>

[#http://centpourcentdziri.ahlamontada.net/t51-topic](#)

[http://arab-ency.com/law/detail/164141](#)

[http://abu.edu.iq/law/courses](#)